مقدمة الفصل الثاني

المبحث الأول:مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شهد تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة مراحل منذ الاستقلال، يتم التركيز على ثلاثة مراحل، وهي من سنة 1962 إلى 1982، ثم المرحلة الثانية من سنة 1982 إلى سنة 1988، والمرحلة الثالثة ما بعد سنة 1988.[1]

المطلب الأول- المرحلة الأولى 1962- 1982

لقد كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملكا للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال، وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي وعلى المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة. وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين، أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركية الاقتصادية، الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات منذ 1971 (الأمر رقم 62/20 الصادر في 1962/08/21 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 62/02 الصادر بتاريخ 1962/10/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة والمرسوم رقم 62/38 الصادر بتاريخ 1962/11/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة وغيرها) كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وتسيير، وأصبحت تابعة للدولة.

تميز الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة بالاقتصاد المخطط، وأعطت الحكومة أهمية كبرى للمشاريع الثقيلة وللمؤسسات الوطنية الكبيرة، مثل الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية، الشركة الوطنية للماء والكهرباء، وغيرها. هذا الاهتمام بالمؤسسات الكبيرة أدى إلى تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تماما خلال هذه المرحلة، حيث كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتشكل في معظمه من المؤسسات التي سلمت إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب، والتي تم إدماجها ضمن أملاك المؤسسات الوطنية. كما تأسست في هذه المرحلة ما يقارب 600 مؤسسة سنويا في المتوسط.

[1]- حمزة غربي، **مرجع سبق ذكره**، 2015، ص ص: 33-37.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية 1982-1988

منذ بداية الثمانينيات، بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد كان المخططان الخماسيان الأول من 1980 إلى 1984 والثاني من 1985 إلى 1989 يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي، وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة العامة والخاصة.

حيث توجت مساعي الحكومة التي تهدف إلى تأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ظهور أول قانون يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص المؤرخ في 1982/08/21، الذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنها حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية، والاستفادة ولو بشكل محدود من الرخص الإجمالية للاستيراد ومن نظام الاستيراد بدون دفع.

المطلب الثالث:المرحلة الثالثة ما بعد 1988

شهدت هذه المرحلة بروز مبدأ جديد يقوم على الحرية والمساواة في المعاملة للمؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة، مع إلغاء كل الاحتكارات وتحرير التجارة الخارجية.

فتح القانون في المادة رقم 183 والمتعلقة بالقرض والنقد والذي يتضمن مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي المجال كل أشكال مساهمة الرأسمال الأجنبي, كما نص على حرية إنشاء البنوك الأجنبية. كما صدر القانون رقم 19-90 في 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية، حيث يخضع القطاعين العام والخاص لنفس معايير وشروط التصدير والاستيراد. كما كرس مسار الإصلاحات الاقتصادية الاستثمار الوطني والأجنبي بالمصادقة على المرسوم التشريعي الصادر في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، حيث صدر هذا القانون لتدعيم وتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والسياسة الجديدة لترقية الاستثمار.

شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد انفتاح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام

الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى من 1994/04/01 إلى 1995/05/31، وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي متوسط المدى من 1995/03/31 إلى 1998/04/01، كما اجريت مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي، من ابرزها برنامج التعديل الهيكلي في سنة 1998 لمدة سنتين. كما أدى تطبيق منظومة من السياسات النقدية، المالية، التجارية والاقتصادية إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، وساهمت في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر رقم 01/03 الصادر في 2001/08/20، القانون التوجيهي رقم 01/18 الصادر بتاريخ 2001/12/12، والمراسيم الصادرة سنة 2003 المتعلقة بالمشاتل ومراكز التسهيل وغيرها، وكذا المراسيم الصادرة ديسمبر 2003 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأشكال الدعم والاستفادة في إطار الآلية الجديدة.

المبحث الثاني: هيئات تمويل ودعم المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة

بغية الحد من مختلف المشاكل التي تعاني منها المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، قامت هذه الأخيرة بإنشاء عدة هيئات تمويل مباشرة وغير مباشرة وكذا سخرت مجموعة من الهياكل لدعمها.

المطلب الأول: مصادر التمويل المباشرة

تتمثل مصادر التمويل المباشرة فيما يلي:

1-البنوك التجارية

كان تمويل المؤسسات قبل قانون النقد والقرض لسنة 1991 يتحدد بناء على ما يقرره المخطط الوطني وتصادق عليه الخزينة العمومية تحت اشراف الوزارة المكلفة بالتخطيط لكن بعد هذا القانون، أصبح المجال مفتوحا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من القروض البنكية حيث تم إلغاء مبدأ تخصص البنوك وأصبح بإمكان كل بنك تمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية.

يوضح الجدول رقم(3-1) القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك للاقتصاد.

الجدول رقم(3-1): القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك (الوحدة مليار دج)

السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
2016	3 952,2	3 957,1	7909, 3
2017	4311,3	4 568,3	8879,6
2018	4 943,6	5 032,2	9975,8
2019	5 568,8	5 211,0	10779,8

المصدر: بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، ديسمبر 2019، ص:13.

من خلال الجدول السابق، يتضح تطور حجم تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك الجزائرية، حيث بلغ حجم التمويل في سنة 2016، 3957,1 مليار دج للقطاع الخاص ليرتفع بنسبة48.34% سنة 2019، بمبلغ 5211,0 مليار دينار جزائري من حجم التمويلات للاقتصاد.

2-الهيئات التمويلية الحكومية

فيما يلي عرض لهيئات التمويل الحكومية:

2-1-الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهي هيئة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وهي تسعى إلى دعم الشباب وإعطاء فرصة إنشاء مؤسسات مصغرة لهؤلاء الشباب، وتتضمن فروع جهوية ومحلية على الصعيد الوطني تهدف إلى:[2]

- تسخير كل المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر من أجل تسهيل نشاطاته
- إقامة العلاقات المالية مع البنوك والمؤسسات المالية من أجل تمويل المشاريع.
- تسير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات والتخفيضات في نسب الفوائد.
- تنمية روح الابداع والمبادرة لدى الشباب.
- خلق برامج تدريبية للشباب المستثمرين من أجل ترقية وتنمية مهاراتهم وأساليبهم الاستثمارية.
- المتابعة والإشراف على الاستثمارات التي يديرها الشباب، والحرص على احترام البنود التي يتضمنها دفتر الشروط.

[2]- نجية ضحاك، **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم: أفاق تجربة الجزائر"**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 18/17 أفريل 2006، ص:05.

- التخفيف من حدة البطالة.

أسندت سلطة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية إلى وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة وذلك حسب المرسوم التنفيذي رقم 20-110 المؤرخ في 05 ماي سنة 2020.[3]

يوضح الجدول رقم(3-2) وضعية المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب قطاع النشاط حتى 2019/06/30.

الجدول رقم(3-2): المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب قطاع النشاط (حتى 30/06/2019)

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد العمال المستحدث	مبلغ الاستثمار (دج)
الخدمات	108003	251301	350995401235
نقل المسافرين	18992	43691	46672214955
الحرف	42998	126245	110539774148
نقل البضائع	56530	96237	145557153559
الفلاحة	57183	135222	211629975913
الصناعة	26740	77133	125739489992
البناء والأشغال العمومية	34282	99590	131999167477
المهن الحرة	11356	25485	29928593125
الصيانة	10271	23663	27925617407
الصيد	1131	5549	7499507851
المياه	556	2049	3291597454
نقل بالبارد	13385	24132	33767158812
المجموع	**381427**	**910297**	**1225545651925**

Source : Ministère de l'industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, **Bulletin d'Information Statistique de la PME**, N^0 .35, 1er semestre 2019, p:24.

[3]- المرسوم التنفيذي رقم 20-110، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد27، 2020. ص: 9.

يظهر من الجدول السابق، أن الوكالة قامت باستحداث 910297 منصب شغل منذ نشأتها وإلى غاية نهاية السداسي الأول لسنة 2019، كما أن حجم الاستثمار الإجمالي تجاوز 1225 مليار دينار جزائري. كما أنها تركز نشاطها حول قطاع الخدمات.

-2-2-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

بموجب المرسوم رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعتبر كألية جديدة لضمان القروض التي تقدمها المؤسسات المالية والبنوك للمستثمرين وتتميز بالاستقلالية المالية وتهدف إلى: [4]

- إدارة وتسيير القروض التي تمنح للمواطنين ذوي الدخل الضعيف والني تكون في حدود 50.000 دج ولا يزيد عن 4.000.000 دج.
- نصح ودعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي ورصد القروض.
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل، ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها، والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية و تحسيسية.
- تسدد القروض الممنوحة بين سنة و5 سنوات.[5]

يوضح الجدول رقم(3-3)، القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بداية نشاطها وإلى غاية 30/06/2019.

---

[4]- صالح صالحي، "**مصادر وأساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نظم المشاركة**"، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003، ص: 21.

[5]- شريف غياط، محمد بوقموم، "**التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص: 05.

الجدول رقم(3-3): القروض الممنوحة حسب نوع النشاط (حتى 30/06/2019)

قطاع النشاط	عدد القروض	النسبة %	المبلغ الموافق (دج)
الفلاحة	122052	%13,73	8063294457,370
صناعات جد صغيرة	350484	%39,42	17274833907,880
البناء والأشغال العمومية	76782	%8,64	6406748306,420
الخدمات	178426	%20,07	16287151951,720
الحرف	156549	%17,61	8859459123,410
التجارة	4011	%0,45	995353071,950
الصيد	844	%0,09	108934313,790
المجموع	**889148**	**%100**	**57995775132,54**

Source: Ministère de L'industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, **Op-cit,** N^{0} .35, 1er semestre 2019, p: 27

يمكن القول انطلاقا من الجدول السابق، أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تركز نشاطها حول الصناعات المصغرة جدا ثم الخدمات ثم الفلاحة. وبصفة عامة، فإن هذه الوكالة قامت بمنح 889148 قرض بمبلغ 57 مليار دينار جزائري.

-2-3-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

أنشئ هذا الصندوق وفق المرسوم التنفيذي 01-04 المؤرخ في 03 جانفي 2001 المتمم للمرسوم التنفيذي 94-188 الصادر في 6 جويلية 1994، يساهم هذا الصندوق في خلق وترقية النشاطات التي يراد تشييدها من قبل البطالين الذين تمتد أعمارهم بين 35-50 سنة الراغبين في خلق مشاريع متوسطة وصغيرة، [6]

يوضح الجدول رقم (3-4) القروض الممولة حسب قطاع النشاط من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى غاية 2019/06/30.

[6]- السعيد بريش، عبد اللطيف بلغرسة،" **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين المعمول ومتطلبات المأمول"**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، يومي 18/17 أفريل 2006، ص: 04.

الجدول رقم(3-4): المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى غاية 30/06/2019

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	عدد العمال	مبلغ التمويل (دج)
الفلاحة	21858	52536	88886,39
الحرف	13721	35893	44341,83
BTPH	8433	27003	34031,76
المياه	341	1159	2402,34
الصناعة	11524	33510	52779,95
الصيانة	873	2112	2608,74
الصيد	475	1704	3267,15
المهن الحرة	1123	2435	4635,65
الخدمات	31090	65850	110990,61
نقل السلع	45848	69666	118383,90
نقل المسافرين	12214	18530	28910,45
المجموع	**147500**	**310398**	**491238,78**

Source : Ministère de L'industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, **Op-Cit,** N^{0}.35, 1er semestre 2019, p26.

يبرز الجدول رقم (3-4) بأن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يركز نشاطه على القطاع الخدماتي، حيث أن أكبر نسبة تمويل كانت من نصيب نقل السلع، ثم الخدمات، بينما لم يتجاوز حجم التمويل للقطاع الصناعي 10,74%. وبصفة إجمالية، فإن هذا الصندوق ومنذ نشاطه وإلى غاية 2019/06/30، قد قام بتمويل147 ألف مشروع بقيمة إجمالية فاقت 491 مليار دينار جزائري، وساهم في استحداث 310 ألف منصب شغل.

-4-2-التمويل التأجيري

فيما يلي عرض لهيئات التمويل التأجيري:

2-4-1-الشركة العربية للإيجار المالي

أنشئت الشركة العربية للإيجار المالي في أكتوبر 2001 برأسمال قدره 758 مليون دينار جزائري، وتعتبر أول مؤسسة خاصة للإيجار المالي، مهمتها القيام بالتمويل التأجيري في مجال العقارات،

إضافة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المهن الحرة والمؤسسات الكبرى، وقد بدأت نشاطها في ماي 2002 بمنح أولى قروضها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة اجمالية قدرها 75.5 مليون دينار.

2-4-2-الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات

مؤسسة ذات أسهم، رأسمالها 200 مليون دينار جزائري، وهو موزع بين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنسبة 90 % والمجموعة القابضة للميكانيك بنسبة 10%، ويتكون زبائنها من مؤسسات صناديق التعاون الفلاحي، المستثمرون في الفلاحة والصيد البحري، المقاولون والخواص.

2-4-3-الشركة المغاربية للإيجار المالي

أنشئت الشركة المغاربية للإيجار المالي سنة 2006 بمبادرة من مؤسسة تونس للإيجار المالي وبنك الأمان، تهدف هذه المؤسسة لان تصبح الشريك المفضل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك بتمويلها بالمعدات اللازمة لعملها.[7]

المطلب الثاني:مصادر التمويل غير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

فيما يلي عرض مصادر التمويل غير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هو عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئ في 11 نوفمبر 2002 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 ويسير من طرف مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

يتولى الصندوق المهام الموالية:[8]

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات التي تنجز استثماراتها في مجال إنشاء المؤسسات، تجديد أجهزة الإنتاج وتوسعة المؤسسات الموجودة.
- التكفل بمتابعة تحصيل المستحقات المتنازع عليها ومتابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان القروض.

---

[7]- حمزة غربي، **مرجع سبق ذكره**،2015، ص: 54.

[8]- مختار رابحي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص: 144.

- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الاستشارة التقنية لفائدتها والمستفيدة من ضمان القروض.
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية.
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرف الصندوق وإقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.

يوضح الجدول رقم(3-5) وضعية الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أفريل 2004 إلى غاية 2019/06/30

الجدول رقم(3-5): وضعية الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	عروض الضمان		شهادات الضمان	
	2019	من 2004 إلى2019	2019	من 2004 إلى2019
عدد الضمانات الممنوحة	248	2717	118	1408
التكلفة الإجمالية للمشاريع (دج)	38751095608	290592040122	8669667864	98740626046
مبلغ القروض المطلوبة (دج)	23114709689	184184205391	5697204688	65615891957
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	60	63	66	66
مبلغ الضمانات الممنوحة (دج)	9237300720	84972646715	3322840123	35297652416
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	40	46	58	54
المبلغ المتوسط للضمان (دج)	37247180	31274438	28159662	25069355
عدد العمال المستحدثة	7722	80863	3450	37257

Source : Ministère de L'industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, **Op-cit,** N^{0} .35, 1er semestre 2019, pp :20-21.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين أن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمنح 2717 عرض ضمان منذ نشأته وإلى غاية نهاية سنة 2019، بتكلفة إجمالية تجاوزت 290 مليار دينار جزائري، هذا ما ساهم في استحداث 80863 منصب شغل، كما بلغ المبلغ المتوسط للضمان 31 مليون دينار جزائري. في المقابل، قامت نفس الهيئة بتقديم 1408 شهادة ضمان بتكلفة إجمالية تجاوزت 98 مليار دينار جزائري، مقابل طلب 65 مليار دينار جزائري، بمعدل متوسط 66%، وهذا ما ساهم في استحداث 37257 منصب شغل.

2-صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هو عبارة عن مؤسسة ذات أسهم، أنشئ في 19 أفريل 2004، يهدف الصندوق إلى تغطية كافة المخاطر المرتبطة بقروض الاستثمارات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يساعد على إنشاء هذه المؤسسات وتطويرها.

يوضح الجدول رقم (3-6) وضعية الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بداية نشاطه إلى غاية 2019/06/30.

الجدول رقم (3-6): وضعية الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2019/06/30

قطاع النشاط	عدد الملفات	النسبة%	مبلغ الضمانات(مليار دج)	النسبة%
BTPH	210	%17	8595	%11
النقل	111	%9	2433	%3
الصناعة	654	%52	51078	%65
الصحة	86	%7	5678	%7
الخدمات	186	%15	11128	%14
المجموع	1247	%100	78912	%100

Source : Ministère de L'industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, **Op-cit,** N^{0} .35, 1er semestre 2019, p:22.

كما هو موضح من خلال الجدول السابق، فإن صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركز ضماناته للقطاع الصناعي، حيث قدم الصندوق ضمان 654 مؤسسة بنسبة 52% من إجمالي عدد الضمانات، بمبلغ 51 مليون دينار جزائري، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية. وبالتالي، يبرز توجه صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو القطاع الصناعي

كما يجدر الإشارة إلى أن الجزائر قامت بإبرام العديد من التعاونيات والاتفاقيات مع مختلف الهيئات والدول بهدف دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل برنامج ميدا في إطار الشراكة الأورو متوسطية، التعاون الجزائري الكندي، التعاون الإيطالي، التعاون النمساوي وغيره.

المطلب الثالث: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فيما يلي عرض لهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أنشئت الجزائر سنة 1991 في بادئ الأمر الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحولت إلى وزارة المؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة وفق المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 00-190 المؤرخ في 11 جويلية 2000 توسعت صلاحيات هذه الوزارة ومجالات اشرافها ليشمل:[9]

- حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- ترقية الاستثمارات المنشأة والموسعة والمطورة.
- ترقية استثمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد استراتيجيات لتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين فرص الاستفادة من العقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات.
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع.
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تنسيق النشاطات مع الولايات والفضاءات الوسيطة.
- ترقية التشاور والحركة الجهوية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- التعاون الدولي والإقليمي والجهوي في هذا المجال.

[9]- المرسوم التنفيذي رقم 94-211، المؤرخ في 18 جويلية 1994، **الجريدة الرسمية، العدد 42**، 16 جويلية 2000، ص:6-7.

2-حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل

فيما يلي عرض حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل:

2-1-حاضنات الأعمال

أنشئت تحت إدارة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعتبر مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،

[1] مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار ومرافقتهم من أجل تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة أو سنتين) وتتمكن من البقاء والنمو.

تأخذ حاضنات الأعمال ثلاث أشكال وهي:

- **المحضنة،** هي التي تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات.
- **ورشة الربط،** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات،** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وتسعى هذه الحاضنات إلى تحقيق الأهداف التالية:

تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي.

تشجيع نمو المشاريع المبتكرة.

تقديم الدعم لمنشئي للمؤسسات الجدد وضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.

تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل.

يتضمن إنشاء مصلحة مشتركة للبحث تسمى الحاضنة لدى جامعة البليدة 1، جامعة قالمة، جامعة الوادي، جامعة المسيلة، جامعة عنابة، جامعة ورقلة، جامعة بومرداس، المدرسة الوطنية متعددة التقنيات بقسنطينة.[2]

تحدد المؤسسات التي تعتبر طرفا بالنسبة للحاضنة المذكورة في المادة الأولى أعلاه، كالأتي:

- الجامعة المعنية.

-الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية.

- الشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون.

---

[1]-المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، **الجريدة الرسمية**، العدد 13، ص:14.

[2]- قرار وزاري مشترك، **الجريدة الرسمية**، العدد 66، 2020، ص 20-26.

تتكون الحاضنة من فرعين اثنين:

- فرع هندسة إدارة الأعمال، ويكلف بما يأتي: استقبال ومرافقة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث، مساعدة صاحب المشروع على تحقيق فكرته. انتقاء واثبات إمكانية تطبيق الفكرة في المدى البعيد، تقديم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة والتمويل مع مرافقتهم إلى غاية إنشاء المؤسسة و متابعة تطور المؤسسات المنشأة من طرف الحاضنة.

- فرع صيانة وأمن التجهيزات العلمية، ويكلف بصيانة التجهيزات العلمية الموضوعة تحت تصرف الحاضنة، ضمان أمن الموقع والتجهيزات العلمية.

3- مراكز التسهيل

هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعتبر هذه المراكز هيئات استقبال وتوجيه ومرافقة حاملي المشاريع ومنشئي المؤسسات والمقاولين، كما تعتبر قاطرة لتنمية روح المؤسسة إذ أنها تجمع بين كل من رجال الأعمال والمستثمرين والمقاولين والإدارات المركزية والمحلية ومراكز البحث وكذا مكاتب الدراسات والاستشارة ومؤسسات التكوين وكل الأقطاب الصناعية والتكنولوجية والمالية.

وتسعى لتحقيق العديد من الأهداف منها:[1]

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص أجال انشاء المشاريع.
- تسيير الملفات التي تحظى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية.
- تطوير التكنولوجيات الجديدة وتثمين البحث والكفاءات.
- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني والدولي.

4-الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

نظرا لبعض الصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية، ومن أجل تجاوزها ومحاولة استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية فقد أنشئت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات

[1]- سمية بروبي، **دور الابداع والابتكار في ابراز الميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص: 48.

سنة2001 بموجب المرسوم رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،

تقدم الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار الخدمات الموالية:[1]

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات.
- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.
- استقبال ونصح المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية والجهوية.
- التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- استقبال وإعلام المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.
- تسهيل القيام بالشكليات الإدارية للمؤسسات، وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد.

يوضح الجدول رقم (3-7) توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط.

[1]- المرسوم رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار، المادة: 03، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد: 55، الصادر في 26 سبتمبر 2001، ص: 08.

الجدول رقم (3-7): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط.

	قطاع النشاط	BTPH	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الزراعة	المجموع
المشاريع المعلنة	السداسي الأول 2018	408	1179	162	113	63	102	2027
	السداسي الأول 2019	459	922	147	102	50	85	1765
	النسبة %	26,01	52,24	8,33	5,78	2,83	4,82	100,00
	التطور %	-11,11	27,87	10,20	10,78	26,00	20,00	14,84
المبلغ (مليون دينار)	السداسي الأول 2018	53566	481294	203686	51224	38441	19904	848114
	السداسي الأول 2019	41254	329110	27985	89291	21087	21563	530291
	النسبة %	7,78	62,06	5,28	16,84	3,98	4,07	100,00
عدد العمال	السداسي الأول 2018	5175	46636	10427	6244	3015	2339	73836
	السداسي الأول 2019	4496	32644	3236	5143	1642	1623	48784
	النسبة %	9,22	66,92	6,63	10,54	3,37	3,33	100

Source : Ministère de L'industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, **Op-cit,** N^{0} .35, 1er semestre 2019, p:17.

يبرز من خلال الجدول أعلاه، اهتمام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بقطاع الصناعة الذي بحجم استثمار 329110 مليون دينار جزائري من إجمالي الاستثمارات وساهم في استحداث 32644 منصب شغل، وبصفة عامة فقد ساهمت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باستحداث 48784 منصب شغل، واستثمار 530291 مليون دينار جزائري خلال السداسي الأول من سنة 2019.

3-4-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 2005/05/03 وأسندت لها المهام الموالية:[1]

- تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية وادماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التنسيق بين الهيئات المعنية بين مختلف برامج التأهيل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسار تنافسيتها وتحديثها لطرق الإنتاج.
- وضع استراتيجية قطاعية لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- منح خدمات تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إدماجها في ديناميكية العصرنة لتحسين التنافسية وذلك عبر التأثير الإيجابي الفعال على الجانب التنظيمي وكذا التقني والتكنولوجي.
- بحث المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- توفير قاعدة من البيانات والإحصائيات المتنوعة التي يمكن الاستفادة منها في تطوير مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج والإدارة وغيرها
- توفير قاعدة من البيانات والإحصائيات المتنوعة التي يمكن الاستفادة منها في تطوير مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج والإدارة وغيرها الى جانب الاستعانة بمجموعة من الخبراء المختصين لتقديم النصح والمساعدة.

3-5- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقار

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع لوصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007 المحدد لمهامها وقانونها الأساسي.

أسندت للوكالة المهام الموالية:[2]

- إنشاء ألية تجسد الطلبات وفق نظام يواكب المستثمرين لتوجههم من أجل إقامة مشاريعهم الاستثمارية.

---

[1]- نصيرة قوريش، **"آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص:06.

[2]- حمزة غربي، **مرجع سبق ذكره**، 2015، ص: 66.

- ترقية الحافظة العقارية وتسويقها.
- إنشاء بنك للمعلومات والتحديث المستمر له.
- إنشاء مرصد عقاري اقتصادي عن طريق جدول أسعار العقار الاقتصادي وإعداد تقارير وفق تغيرات السوق العقارية.
- التسيير بموجب اتفاقية الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية.

يوضح الجدول رقم (3-8) حجم الاستثمارات وعدد العمال حسب قطاع النشاط المستحدث من طرف الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

الجدول رقم (3-8): حجم الاستثمارات المقدمة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	حجم الاستثمار مليون دج	النسبة %	عدد العمال	النسبة %
مواد البناء	58	36	14 809	30	3 992	31
الخدمات	3	2	6 737	14	665	3
صناعات مصنعة أخرى	11	7	6 211	12	1 398	12
الصناعة الغذائية	27	17	5 915	12	1 838	14
الصناعة الكيميائية، الصيدلانية والشبه صيدلانية	9	6	3 819	8	677	5
الصناعة الميكانيكية	12	7	3 324	7	835	7
عمل المعادن	11	7	2 714	5	1 048	8
الصناعة الكهربائية والالكترونية	9	6	2 550	5	1 285	10
الصناعة البلاستيكية	10	6	2 218	4	533	4
التعبئة والتوزيع	4	2	750	2	181	3
صناعة الورق	3	2	355	1	200	2
صناعة وتوزيع الغاز والمواد الحرارية	2	1	171	0	42	0
صناعة الصلب والمعادن	2	1	138	0	70	1
المجموع	161	100	49 711	100	12 764	100

Source : Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière, **Bilan des Opérations de Mise en Concession Réalise**, Synthèse Globale Octobre2009/Mars2011, 2011, pp : 19-23.

يوضح الجدول أعلاه، أن الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ساهمت في تمويل 161 مشروع بمبلغ إجمالي 49.711 مليون دينار جزائري وساهمت في استحداث 12.764 منصب شغل،

وكانت الحصة الكبيرة لقطاع البناء حيث استفاد 58 مشروع في هذا القطاع بحجم استثمار يقدر ب 14809 مليون دج واستحدث 3992 منصب عمل.

المطلب الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزء هاما من النسيج الاقتصادي وذلك بسبب الخصائص والإمكانيات التي تتمتع بها وبسبب الدور الكبير والبارز الذي تشكله في بناء اقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية المستدامة والتي يمكن قياسها من خلال نسبة توفير مناصب الشغل، تحقيق القيمة المضافة والمساهمة في المبادلات التجارية الخارجية وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشغل

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها.

يوضح الجدول رقم **(3-9):** حجم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة خلال الفترة 2017-2019.

جدول رقم (3-9): حجم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة خلال الفترة 2017-2019.

الوحدة عامل

السنة	2017	2018	2019
عدد العمال	2 601 958	2 690 246	2 818 736

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية، معطيات 2017-2019، الموقع الالكتروني لوزارة الصناعة والمناجم، www.mdipi.org

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر حيث كان مجموع العمال سنة 2017، 2 601 958 عامل ليرتفع العدد سنة 2019 إلى 2 818 736 عامل.

2-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق قيمة مضافة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق وتحقيق القيمة المضافة من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فهي تعمل على إقامة علاقة مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات والتي تبيع لها منتوجاتها، وللوقوف على مساهمة هذه المؤسسات لتحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري.

يوضح الجدول رقم (3-10): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2015-2018.

الجدول رقم (3-10): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2015-2018

الوحدة: مليون دج

قطاع النشاطات	2015	2016	2017	2018
الزراعة	1 936,37	2 140,29	2282	2426906,9
البناء والأشغال العمومية	1 850,76	1 990,03	2117	2254104,9
النقل والمواصلات	1 660,75	1 796,97	1965	2139892,3
خدمات المؤسسات	214,5	228,9	248	263372,1
الفندقة والاطعام	212,78	240,39	2242	292164
الصناعة الغذائية	353,71	389,57	408	433407,2
صناعة الجلد	2,78	2,83	2,84	3080,1
التجارة والتوزيع	2 259,33	2 341,23	2124	2349598,7

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية، معطيات 2015-2018، الموقع الالكتروني لوزارة الصناعة والمناجم، ص: 29، www.mdipi.org

يتبين من خلال الجدول أن قطاع التجارة والتوزيع أهم منتج للقيمة المضافة الذي وصل إلى 1358.92 مليون دج في سنة 2011، يليها قطاع الزراعة بمبلغ 1165.91 مليون دج، قطاع البناء والأشغال العمومية بمبلغ 1091.04 مليون دج، ثم النقل والمواصلات بقيمة 860.54 مليون دج، في حين سجل مجموع القيمة المضافة المنتجة من طرف مختلف القطاعات الاقتصادية خلال نفس السنة 1444.63 مليون دج، وبالنظر إلى السنوات السابقة يظهر جليا أن القيمة المضافة في تزايد مستمر، حيث سجل مجموع القيمة المضافة المنتجة من طرف مختلف القطاعات الاقتصادية في سنة 2007 ما قيمته 2986.07 مليون دج.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الوطني الخام

يشمل الناتج الوطني الخام كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة.

يوضح الجدول رقم (3-11) تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الوطني الخام في الفترة 2007-2011

جدول رقم (3-11): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الوطني الخام في الفترة 2007-2011.

الوحدة: مليار دج.

القطاع	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج الوطني الخام العمومي	749.86	760.92	816.80	827.53	923.34
الناتج الوطني الخام الخاص	3153.77	3574.07	4162.02	4681.68	5137.46
إجمالي الناتج الوطني الخام	3903.63	4334.99	4978.82	5509.21	6060.8

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية، معطيات 2007-2011، الموقع الالكتروني لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، www.pmeart-dz.org

يتضح من الجدول أعلاه، أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام بلغ سنة 2007، 3153.77 مليار دج تم تزايد في سنة 2008 ليصل إلى 3574.07 مليار دج ووصل سنة 2011 إلى 5137.46 مليار دج وهو ما يعادل 84.77% حيث قابله انخفاض مستمر في نسبة مساهمة القطاع العام ليصل في سنة 2011 إلى 923.34 مليار دج أي ما يعادل 15.23% وهذا الانخفاض راجع لخوصصة المؤسسات العمومية.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في دعم التجارة الخارجية من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة لما تتميز به من مميزات نسبية ووفرات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة، حيث تساهم بذلك في توفير العملة الصعبة أيضا.

يوضح الجدول رقم (3-12) تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية خلال الفترة 2018- 2019.

الجدول رقم(3-12): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية خلال الفترة 2018-2019

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المجموعات الانتاجية	عام 2018	عام 2019	نسبة التطور %
الاستيراد	23141,75	22146,95	-4,30
التصدير	20298,25	18964,13	-6,57
الميزان التجاري	-2844	-3182,82	11,93

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على النشرية الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم :12-14.

يتضح من الجدول، وجود زيادة في القيمة الإجمالية للصادرات لسنة 2018 بزيادة تقدر بحوالي 30% مقارنة مع نتائج 2019، أما بخصوص القيمة الإجمالية للواردات فسجلت هي الأخرى زيادة تقدر بحوالي 41.71% مقارنة مع نتائج سنة 2007

المبحث الثالث: سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعينة من دول شمال افريقيا

يعتبر تقييم واقع ممارسة الأعمال في أي دولة أمرا بالغ الأهمية لاتخاذ أفضل الاستراتيجيات، التي بإمكانها دعم المقاولاتية المنتجة.

المطلب الأول: مؤشر تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

يتم توضيح ماهية المؤشر وأهميته ضمن العناصر الموالية:

1-ماهية مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

هو مؤشر أنشأه سيمون دانكوف من مجموعة البنك الدولي في سنة 2003، تم إجراء البحث الأكاديمي للتقرير من قبل أوليفر هارت وأندري شليفر، يوفر مشروع ممارسة أنشطة الأعمال مجموعة من المقاييس الموضوعية لأنظمة أنشطة الأعمال واليات تنفيذها في 190 دولة، وبمدن مختارة على المستويين

دون الوطني والإقليمي. ويركز التقرير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تطور عدد المؤشرات المستخدمة في التقرير من خمسة مجموعات من المؤشرات في 133 إقتصادا سنة 2003، ليصل حاليا الى احدى عشر مجموعة من المؤشرات في 190 إقتصادا. واستفاد هذا المشروع من المعلومات التقييمية والتوصيات المقدمة من قبل الحكومات، الباحثين الأكاديميين، الممارسين ومختلف المشاركين في عملية التقييم.

2- أهمية تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية الشاملة للمقارنة بين بيئات اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال فيما بين الاقتصاديات، يوفر التقرير جملة من المزايا، يمكن اجمالها في النقاط الموالية: [1]

- توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة التنظيمية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها في مختلف أنحاء العالم.
- يشجع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الاقتصادات على المنافسة نحو زيادة كفاءة هذه الأنظمة.
- يتيح معايير قابلة للقياس من أجل الإصلاح؛ ويشكل مصدراً للأكاديميين والصحفيين وباحثي القطاع الخاص وغيرهم من الراغبين في الوقوف على آخر التطورات في مناخ الأعمال لكل إقتصاد.
- يتيح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تقارير مفصلة على المستوى دون الوطني (مدن وأقاليم وولايات داخل الاقتصاد الواحد) تغطي على نحو شامل أنظمة أنشطة الأعمال والإصلاحات ذات الصلة في مدن ومناطق مختلفة داخل الاقتصاد المعني.
- توفر تلك التقارير بيانات حول مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وتقوم بترتيب المواقع حسب مستوى أدائها، وتوصي بإصلاحات لتحسين مستوى الأداء في كل من المجالات التي تغطيها المؤشرات.
- يمكن لمدن مختارة مقارنة اللوائح المنظمة لأنشطة الأعمال الخاصة بها مع تلك المتعلقة بمدن أخرى في نفس الاقتصاد أو المنطقة، ومع 190 إقتصاداً قام تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بترتيبها حسب مستوى أدائها.

المطلب الثاني: مكونات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

يتكون مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من العناصر الموالية:[1]

[1] - https://arabic.doingbusiness.org/ar/about-us

1-بدء النشاط التجاري

يقصد به جميع الإجراءات المطلوبة رسميا من المقاولين أو المطبقة في الممارسات العملية لبدء وتشغيل أي نشاط صناعي أو تجاري، بالإضافة إلى الوقت والتكلفة اللازمين والحد الأدنى المدفوع من رأس المال. وتتضمن هذه الإجراءات إستخراج كافة التراخيص والتصاريح الضرورية، وإستيفاء أي إشعارات أو إثباتات أو بيانات يتطلب تسجيلها لدى الجهات المختصة والتي تتعلق بالمؤسسة والموظفين. ويقوم ترتيب سهولة بدء النشاط التجاري على أساس مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء لبدء النشاط التجاري. ويجري حساب هذا المقياس بأخذ المتوسط البسيط لمقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء في كل من مكونات مؤشر بدء النشاط التجاري. يبين هذا المقياس مدى ابتعاد كل اقتصاد كل دولة عن الحد الأعلى للأداء والذي يمثل الممارسة الأكثر فعالية أو أعلى مستوى مسجل للأداء لكل مؤشر.

2-استخراج تراخيص البناء

قصد به جميع الإجراءات المتطلبة من مؤسسة بناء لتشييد مستودع، مع حساب الوقت والتكلفة اللازمين لإستكمال جميع الإجراءات. وبالإضافة إلى ذلك، يقيس التقرير مؤشر رقابة جودة البناء لتقييم مدى جودة أنظمة البناء، وقوة رقابة الجودة وآليات السلامة، وأنظمة تحديد المسؤولية والتأمين، ومؤشر الشهادات المهنية. ويتم جمع المعلومات عبر إرسال استبيانات إلى خبراء في مجال تراخيص البناء لإصدار الموافقات واستخراج التراخيص وإجراء المعاينات. ويتم تحديد ترتيب الاقتصادات على مؤشر سهولة إستخراج تراخيص البناء عن طريق فرز مجموع نقاط مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء على هذا المؤشر. وهذه النقاط تمثل المعدل البسيط لمدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء لكل من مكونات المؤشر.

3-الحصول على الكهرباء

يعني جميع الإجراءات المطلوبة من الشركة لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع مع فرضيات محددة. وتشمل هذه الإجراءات تقديم الطلبات إلى مؤسسات الكهرباء والتوقيع على عقود معها، اضافة الى عمليات الكشف والتصاريح المطلوبة من الهيئات الأخرى، بالإضافة إلى تمديد الأسلاك الخارجية والنهائية. يتم تحديد ترتيب الاقتصادات على مؤشر الحصول على الكهرباء عن طريق مقياس المسافة من

[1]- منهجية حساب المؤشرات الفرعية لتقرير ممارسة انشطة الأعمال، البنك الدولي، 2020. متوفر:على الموقع:
doingbusiness.org/ar/methodology

الحد الأعلى للأداء على مؤشر الحصول على الكهرباء. هذه النتائج هي المعدل البسيط لمدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء لكل من مكونات المؤشر باستثناء سعر الكهرباء.

4-تسجيل الملكية

يقصد به التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام منشأة الأعمال (المشتري) بشراء عقار من منشأة أعمال أخرى (البائع)، ومن ثم نقل سند الملكية إلى اسم المشتري حتى يتمكن من استخدام العقار لتوسيع مختلف أنشطته، أو كضمانة عينية للحصول على قروض جديدة، أو بيعه إلى منشأة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك. ويحسب التقرير الوقت والتكلفة الضروريين لاستكمال كل إجراء. بالإضافة إلى ذلك، يقيس التقرير مقياس نوعية نظام إدارة الأراضي في كل إقتصاد. يشمل مقياس نوعية نظام إدارة الأراضي خمسة أبعاد هي: موثوقية البنية التحتية، شفافية المعلومات، التغطية الجغرافية،تسوية النزاعات على الأراضي والمساواة في حقوق الملكية.

يتم تحديد ترتيب الاقتصادات فيما يتعلق بمؤشر تسجيل الملكية عن طريق فرز مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء على مؤشر تسجيل الملكية. هذه النتائج هي المعدل البسيط لمدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء لكل من مكونات المؤشر.

5-الحصول على الائتمان

يعبر عن الحقوق القانونية للمقرضين و المقترضين فيما يتعلق بالمعاملات المشمولة بضمانات من خلال مجموعة واحدة من المؤشرات، وتقرير المعلومات الائتمانية من خلال مجموعة أخرى. تقيس المجموعة الأولى من المؤشرات على مدى وجود بعض التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس. و تقيس المجموعة الثانية التغطية ونطاقها وإمكانية الحصول على المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق مقدمي خدمة التقارير الائتمانية مثل مكاتب الائتمان أو سجلات الائتمان. يتم تحديد ترتيب الاقتصادات فيما يتعلق بسهولة الحصول على الائتمان عن طريق فرز مسافة النتائج للحصول على الائتمان. هذه النتائج هي المسافة من الحد الأعلى للأداء لمجموع مؤشر قوة الحقوق القانونية و مؤشر عمق المعلومات الائتمانية

6-حماية المستثمرين الأقلية

يقيس قوة حماية المساهمين الأقلية في حال تضارب المصالح من خلال مجموعة من المؤشرات عن حقوق المساهمين في حوكمة الشركات لمجموعة أخرى. وقد وضعت هذه البيانات اعتمادا على استبيانات شملت محامين متخصصين في قوانين الشركات والأوراق المالية وهي تستند أيضا إلى أنظمة الأوراق المالية، قوانين المؤسسات، قوانين الإجراءات المدنية وقواعد الإثبات لدى المحاكم. يتم تحديد ترتيب الاقتصادات فيما يتعلق بمؤشر قوة حماية المستثمرين الأقلية عن طريق فرز نتائج الأداء على مؤشر حماية المستثمرين الأقلية. هذه النتائج هي مجموع مؤشر نطاق تضارب المصالح ومؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين.

7-دفع الضرائب

يقصد به الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يجب على مؤسسة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئا إداريا في دفع الضرائب والاشتراكات والامتثال لإجراءات ما بعد التقديم. تشتمل الضرائب والاشتراكات الخاضعة للقياس على ضريبة الأرباح أوالضريبة على مدخول المؤسسات، اشتراكات الضمان الاجتماعي، الضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل، ضريبة الأملاك، الضرائب على نقل الملكية، الضريبة على توزيعات الأرباح، ضريبة الأرباح الرأسمالية، الضريبة على المعاملات المالية، رسوم النظافة،وضرائب المركبات والطرق، وأية ضرائب أو رسوم صغيرة أخرى. ويتم تحديد ترتيب الاقتصادات على سهولة دفع الضرائب عبر فرز الاقتصادات على مقياس نتائج الأداء التنظيمي لدفع الضرائب.

8-التجارة عبر الحدود

يعبلر عن الوقت والتكلفة المرتبطين بالعمليات اللوجستية الخاصة بتصدير وإستيراد السلع والبضائع. يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة (بإستثناء التعرفة) المرتبطين بثلاث مجموعات من الإجراءات ـ الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية، الامتثال لقوانين الحدود والنقل الداخلي ـ في إطار الإجراءات الشاملة لتصدير أو استيراد شحنة من السلع والبضائع. وترتب الإقتصادات على سهولة التجارة عبر الحدود من خلال فرز مقياس مدى الإبتعاد عن الحد الأعلى للأداء فيما يتعلق بالتجارة عبر الحدود. وتمثل هذه التقديرات والدرجات المتوسط البسيط لمقياس مدى الإبتعاد عن الحد الأعلى للأداء

بالنسبة للوقت والتكلفة للامتثال للشروط والمتطلبات المستندية وكذلك الامتثال لقوانين الحدود في التصدير والاستيراد.

9-إنفاذ العقود

يقصد به الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري في المحكمة العامة المحلية بالإضافة إلى جودة مؤشر الإجراءات القضائية، وتقيم إذا كان كل اقتصاد قد تبنى أية من الممارسات المُتبعة التي تعزز الجودة والكفاءة في نظام المحاكم. وتجمع البيانات من خلال دراسة قوانين المرافعات المدنية وغيرها من الأنظمة المتعلقة بالمحاكم، بالإضافة إلى عن استبيانات تشمل محامين محليين متخصصين في التقاضي والقضاة. ترتب الإقتصادات على مؤشر إنفاذ العقود عن طريق فرز مدى الإقتراب من الحد الأعلى للأداء على مؤشر إنفاذ العقود. هذه النتائج هي المعدل البسيط لمدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء لكل من مكونات المؤشر.

10-تسوية حالات الاعسار

يقصد به الوقت والتكلفة والنتائج المتعلقة بإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس التي تكون المؤسسات المحلية طرفا فيها، بالإضافة إلى قياس صلابة الإطار القانوني الساري على إجراءات التصفية وإعادة التنظيم. ويستقي التقرير بيانات مؤشر تسوية حالات الإعسار من إجابات المشاركين المحليين على استبيانات ممن يعملون في مجال الإعسار المالي، والتحقق من مدى دقتها وسلامتها عن طريق دراسة القوانين والتنظيمات، إلى جانب المصادر العامة للمعلومات الخاصة بأنظمة الإفلاس. وترتبالاقتصادات على سهولة تسوية حالات الإعسار عبر فرز الاقتصادات على مقياس مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء على مؤشر

تسوية حالات الإعسار. هذه النتائج هي المعدل البسيط لمدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء على معدل الاسترداد ومؤشر صلابة إطار الإعسار.

المطلب الثالث: واقع سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعينة من دول شمال افريقيا

يتم في هذا المطلب دراسة واقع ممارسة أنشطة الأعمال في كل من الجزائر، مصر، تونس والمغرب، بناءا على تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي الخاصة الفترة 2016-2018.

1-بدء النشاط التجاري في دول شمال افريقيا

فيا يتعلق بمؤشر بدء النشاط التجاري، أظهرت التقارير النتائج الموالية:

الجدول رقم(3-13): بدء النشاط التجاري خلال الفترة 2016- 2018

الاقتصاد	السنة	عدد اجراءات بدء النشاط التجاري	الوقت المستغرق لبدئ نشاط تجاري بالأيام	تكلفة بدئ عمل تجاري (كنسبة مئوية من دخل الفرد)
الجزائر	2018	12	18	12.5
الجزائر	2017	12	18	11.1
الجزائر	2016	12	18	10.9
المغرب	2018	4	9	8
المغرب	2017	5	10	7.9
المغرب	2016	5	10.5	9.1
تونس	2018	11	13	4.6
تونس	2017	11	13	4.7
تونس	2016	11	13	3.9
مصر	2018	9	16	22.2
مصر	2017	9	16	22.6
مصر	2016	9	16	23.2

المصدر: من اعدد الباحث بالاعتماد على تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي

يلاحظ من خلال الجدول ان المغرب تتصدر قائمة الدول في عينة الدراسة من حيث عدد اجراءات بدئ نشاط تجاري بأربعة إجراءات فقط سنة 2018، تليها مصر وتونس بتسعة وإحدى عشر اجراءا على التوالي خلال نفس السنة، أما الجزائر ففي المرتبة الأخيرة بإثنا عشر اجرء. كما يلاحظ أن عدد الاجراءات هو نفسه تقريبا بمرور السنوات في الدول الأربعة.

من حيث الوقت المستغرق لبدئ نشاط تجاري، فعدد أيام بدئ عمل تجاري في الجزائر هو ضعف عدد الأيام بالمغرب، بينما تتوسط تونس و مصر الترتيب بثلاثة عشر و ستة عشر يوم على التوالي.

فيما يتعلق تكلفة بدئ عمل تجاري كنسبة مئوية من دخل الفرد، فهي مرتفعة بشكل كبير في مصر، بينما بشكل واضح في تونس، أما المغرب والجزائر فهيى تمثل 12.5 و 8 بالمئة على التوالي من دخل الأفراد سنة 2018، و يمكن ملاحظة ان هاته التكلفة تزيد في الجزائر بمرور السنوات.

2- استخراج تراخيص البناء في دول شمال افريقيا

فيا يتعلق بمؤشر استخراج تراخيص البناء، أظهرت التقارير النتائج الموالية:

الجدول رقم(3-14): استخراج تراخيص البناء

استخراج تراخيص البناء				
الاقتصاد	**السنة**	**التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)**	**الوقت (بالأيام)**	**(عدد) الإجراءات**
الجزائر	2018	8.1	136	19
الجزائر	2017	8.1	136	19
الجزائر	2016	7.9	226	19
المغرب	2018	3.5	53.5	13
المغرب	2017	3.5	53.5	13
المغرب	2016	3.7	56	13
تونس	2018	3.8	133	14
تونس	2017	3.6	133	14
تونس	2016	3.5	133	14
مصر	2018	2	172	19
مصر	2017	2.1	172	19
مصر	2016	2.3	172	19

المصدر: من اعدد الباحث بالاعتماد على تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي.

نلاحظ أن عدد الاجراءات هو نفسه في كل من الجزائر وتونس بتسعة عشر إجراء لاستخراج تراخيص البناء، ويقل في كل من تونس والمغرب، كما أن عدد الاجراءات لم يتغير بمرور السنوات.

يوضح الجدول أيضا أن استخراج تراخيص البناء لا يتطلب سوى 53.5 يوم سنة 2018 بينما نجده يستغرق 136 يوم بالجزائر، و 172 يوم بمصر، ما يوضح البيروقراطية الجلية بالبلدين.

يلاحظ أن تكلفة استخراج تراخيص البناء تتقارب بين ممصر، المغرب وتونس، بينما نلاحظ ارتفاعها نوعا ما بالجزائر.

3- الحصول على الكهرباء

فيا يتعلق بمؤشر الحصول على الكهرباء، أظهرت التقارير النتائج الموالية:

الجدول رقم(3-15): الحصول على الكهرباء

الحصول على الكهرباء				
الاقتصاد	السنة	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	الوقت (بالأيام)	(عدد) الإجراءات
الجزائر	2018	863.1	180	5
الجزائر	2017	1330.4	180	5
الجزائر	2016	1295.5	180	5
المغرب	2018	1791.6	49	5
المغرب	2017	1770.2	49	5
المغرب	2016	1898.7	49	5
تونس	2018	712.1	65	4
تونس	2017	696.6	65	4
تونس	2016	677.7	65	4
مصر	2018	280.8	53	5
مصر	2017	243	53	5
مصر	2016	272.9	53	5

المصدر: من اعدد الباحث بالاعتماد على تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي.

يلاحظ من الجدول تقارب واستقرار في عدد اجراءات الحصول على الكهرباء في الدول الأربعة، كما يلاحظ بشكل واضح الوقت الكبير الذي يتطلبه الحصول على الكهرباء بالجزائر والذي يستغرق 180 يوم، بينما لا يتطلب الأمر في المغرب سوى 49 يوم.

يلاحظ أيضا من الجدول السابق ارتفاع تكلفة الحصول على الكهرباء بكل من الجزائر والمغرب مقارنة بمصر، رغم انخفاضها بشكل واضح بالجزائر سنة 2018.

4-تسجيل الملكية

فيا يتعلق بمؤشر تسجيل الملكية، أظهرت التقارير النتائج الموالية:

الجدول رقم(3-16): تسجيل الممتلكات

تسجيل الممتلكات				
الاقتصاد	السنة	تكلفة التسجيل (% من قيمة الملكية)	الوقت (بالأيام)	الإجراءات (عدد)
الجزائر	2018	7.1	55	10
الجزائر	2017	7.1	55	10
الجزائر	2016	7.1	55	10
المغرب	2018	6.4	21	6
المغرب	2017	5.9	21	6
المغرب	2016	5.9	31	6
تونس	2018	6.1	40	5
تونس	2017	6.1	40	5
تونس	2016	6.1	40	5
مصر	2018	1.1	76	9
مصر	2017	0.5	76	9
مصر	2016	0.6	76	9

المصدر: من اعدد الباحث بالاعتماد على تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي.

يلاحظ من الجدول ارتفاع عدد الاجراءات الخاصة بتسجيل الملكية في الجزائر و مصر، بينما نجد تقريبا نصف عدد الاجراءات في تونس والمغرب، فيما يتعلق الوقت اللازم لتسجيل الملكية ، فنجده يتطلب 76 يوما بمصر، 55 يوما بالجزائر، وتقل المدة الى 40 و 21 يوما بكل من تونس والمغرب سنة 2018.

فيما يتعلق بتكلفة تسجيل الممتلكات فهي لا تتجاوز 1.1 بمصر خلال فترة الدراسة، في المقابل ارتفعت في الجزائر من 6.4 الى 7.1 بالمئة سنة 2018، فيما تتوسط تونس المغرب الترتيب بنسبة مستقرة بلغت 6.1 و 5.9 على التوالي.

5-الحصول على الائتمان

فيا يتعلق بمؤشر الحصول على الائتمان، أظهرت التقارير النتائج الموالية:

الجدول رقم(3-17): الحصول على الائتمان

الحصول على الائتمان						
الاقتصاد	السنة	مجموع الحصول على الائتمان	مؤشر (12-0) قوة الحقوق القانونية	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	مؤشر (8-0) عمق المعلومات الائتمانية
الجزائر	2018	5,0	2,0	3,0	0,0	0,0
الجزائر	2017	5,0	2,0	2,9	0,0	0,0
الجزائر	2016	5,0	2,0	3,2	2,0	0,0
المغرب	2018	8,0	3,0	27,5	0,0	6,0
المغرب	2017	8,0	3,0	26,9	0,0	6,0
المغرب	2016	8,0	3,0	28,8	0,0	7,0
تونس	2018	8,0	2,0	0,0	24,6	7,0
تونس	2017	8,0	2,0	0,0	25,0	7,0
تونس	2016	8,0	2,0	0,0	29,0	7,0
مصر	2018	9,0	2,0	7,1	21,6	8,0
مصر	2017	9,0	2,0	7,8	25,3	8,0
مصر	2016	9,0	5,0	8,4	27,3	8,0

المصدر: من اعدد الباحث بالاعتماد على تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي.

يلاحظ من خلال الجدول أن مصر والمغرب توفران قدر أكبر من المعلومات الائتمانية إما عن طريق مراكز السجلات أو مراكز المعلومات الائتمانية، بما يسهل قرارات الإقراض، مقارنة بتونس، ويبرز التقرير ايضا أن الجزائر مركز السجلات أو مركز المعلومات الائتمانية لا يعمل و كان نطاق تغطيته أقل من 5% من السكان الراشدين.

فيما يخص تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية يلاحظ ارتفاعها في المغرب مقارنة بمصر، أما فيما يتعلق بمؤشر قوة الحقوق القانونية فيلاحظ ضعف تصميم قوانين الضمانات والإفلاس في كافة الدول، وأنها مصممة بشكل لا يسهل الوصول الى الائتمان.

6-حماية المستثمرين الأقلية

فيا يتعلق بمؤشر حماية المستثمرين الأقلية، أظهرت التقارير النتائج الموالية:

الجدول رقم(3-18): حماية المستثمرين

حماية المستثمرين					
الاقتصاد	السنة	مؤشر حماية المستثمرين	مؤشر سهولة إقامة المساهمين للدعاوى	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة	مؤشر نطاق الإفصاح
الجزائر	2018	5	5	1	4
الجزائر	2017	5	5	1	4
الجزائر	2016	5	5	1	4
المغرب	2018	7	7	2	9
المغرب	2017	7	7	2	9
المغرب	2016	7	7	2	6
تونس	2018	5	5	7	4
تونس	2017	5	5	7	4
تونس	2016	5	5	7	4
مصر	2018	3	3	3	8
مصر	2017	3	3	3	8
مصر	2016	3	3	3	8

المصدر: من اعدد الباحث بالاعتماد على تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي.

يلاحظ من الجدول أن المغرب يتصدر الترتيب من حيث أكبر من المعلومات المفصح عنها تليه مصر، في المقابل نجد أن الجزائر تأتي في المرتبة الأخيرة. كما يلاحظ أنه في تونس فإن أعضاء مجلس الإدارة يتحملون مسؤولية كبرى مقارنة مع مصر والمغرب، فيما تقل قيمة مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الادارة بشكل كبير.

يلاحظ من الجدول أنه في المغرب للمساهمين إلى صلاحيات كبرى للطعن في مختلف الصفقات، و هناك حماية أكبر للمستثمرين الأقلية مقارنة بالجزائر وتونس.

7-دفع الضرائب

فيا يتعلق بمؤشر دفع الضرائب، أظهرت التقارير النتائج الموالية:

الجدول رقم(3-19): دفع الضرائب

دفع الضرائب				
الاقتصاد	**السنة**	**إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)**	**الوقت (بالساعات)**	**عدد المدفوعات**
الجزائر	2018	66.1	265	27
الجزائر	2017	66	265	27
الجزائر	2016	73.2	385	27
المغرب	2018	49.8	155	6
المغرب	2017	49.3	211	6
المغرب	2016	49.1	211	6
تونس	2018	64.1	145	9
تونس	2017	60.2	144	8
تونس	2016	60.2	144	8
مصر	2018	45.8	392	29
مصر	2017	43.5	392	29
مصر	2016	44.9	392	29

المصدر: من اعدد الباحث بالاعتماد على تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي.

يلاحظ من الجدول ان المغرب تتصدر ترتيب دول عينة الدراسة سواء من ناحية عدد المدفوعات الضريبية 6 أو الوقت اللازم لدفع الضرائب 155، سنة 2018، في المقابل نجد ان عدد المدفوعات الضريبة مرتع بشكل كبير في كل من الجزائر ومصر 27 و 29 على التوالي، ونفس الأمر في الجزائر في البعد الخاص بإجمالي سعر الضرائب.

8-التجارة عبر الحدود

فيا يتعلق بمؤشر التجارة عبر الحدود، أظهرت التقارير النتائج الموالية:

الجدول رقم(3-20): التجارة عبر الحدود

التجارة عبر الحدود							
الاقتصاد	السنة	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	الوقت المستغرق في الاستيراد (بالساعات)	(عدد) المستندات اللازمة للاستيراد	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	الوقت المستغرق في التصدير (بالساعات)	(عدد) المستندات اللازمة للتصدير
الجزائر	2018	809	249	9,0	967	149	8,0
الجزائر	2017	809	249	9,0	967	149	8,0
الجزائر	2016	809	249	9,0	967	149	8,0
المغرب	2018	344	26	6,0	223	26	4,0
المغرب	2017	344	26	6,0	223	26	4,0
المغرب	2016	344	26	6,0	223	26	4,0
تونس	2018	740	27	6,0	575	3	4,0
تونس	2017	740	27	6,0	575	3	4,0
تونس	2016	740	27	6,0	575	3	4,0
مصر	2018	1554	265	12,0	358	88	10,0
مصر	2017	1554	265	12,0	358	88	10,0
مصر	2016	1204	192	12,0	358	88	10,0

المصدر: من اعدد الباحث بالاعتماد على تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي.

من خلال بيانات الجدول يتضح ارتفاع تكلفة ووقت التصدير في الجزائر بشكل كبير مقارنة مع مصر، المغرب وتونس، ونفس الأمر بالنسبة لتكلفة ووقت الاستيراد، مما يبرز جليا ضعف مدى سهولة ممارسة العمال مع العالم الخارجي، فيما يخص عدد الوثائق اللازمة يلاحظ قلتها في كل من تونس والمغرب.

9-إنفاذ العقود

فيا يتعلق بمؤشر إنفاذ العقود، أظهرت التقارير النتائج الموالية:

الجدول رقم(3-21): إنقاذ العقود

إنقاذ العقود			
الاقتصاد	**السنة**	**التكلفة (% من قيمة المطالبة)**	**الوقت (بالأيام)**
الجزائر	2018	21.8	630
الجزائر	2017	21.8	630
الجزائر	2016	21.8	630
المغرب	2018	26.5	510
المغرب	2017	26.5	510
المغرب	2016	26.5	510
تونس	2018	21.8	565
تونس	2017	21.8	565
تونس	2016	21.8	565
مصر	2018	26.2	1010
مصر	2017	26.2	1010
مصر	2016	26.2	1010

المصدر: من اعدد الباحث بالاعتماد على تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي.

يلاحظ من خلال استقراء بيانات الجدول أن المدة الزمنية بالأيام منذ اللحظة التي يقرر فيها المدعي رفع دعواه القضائية أمام المحكمة وحتى لحظة الدفع مرتفعة بشكل كبير في مصر، مقارنة بالجزائر الذي يتطلب فيها الأمر حوالي 630 يوم، أما فيما يخص التكلفة فهي متقاربة بين كل من الجزائر وتونس، وبين المغرب ومصر.

10-تسوية حالات الاعسار

فيا يتعلق بمؤشر تسوية حالات الاعسار، أظهرت التقارير النتائج الموالية:

الجدول رقم(3-22): تصفية النشاط التجاري

تصفية النشاط التجاري				
الاقتصاد	**السنة**	**معدل استرداد الدين (بالسنت على الدولار)**	**التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)**	**الوقت (بالسنوات)**
الجزائر	2018	50.8	7	1.3
الجزائر	2017	50.8	7	1.3
الجزائر	2016	50.8	7	1.3
المغرب	2018	28.4	18	3.5
المغرب	2017	28.1	18	3.5
المغرب	2016	28.1	18	3.5
تونس	2018	52	7	1.3
تونس	2017	52	7	1.3
تونس	2016	52	7	1.3
مصر	2018	25.8	22	2.5
مصر	2017	27	22	2.5
مصر	2016	26.9	22	2.5

المصدر: من اعدد الباحث بالاعتماد على تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي.

يلاحظ من خلال بيانات الجدول ان الجزائر و تونس يتصدران الترتيب المتعلق بالوقت اللازم لاسترداد الدائنين لأموالهم، وتقدرة الفترة بحوالي 1.3سنة، وتبدأ الفترة الزمنية التي يقيسها التقرير من لحظة إعسار الشركة وحتى دفع جزء من الأموال المستحقة عليها للبنك أو دفعها بالكامل. وقد أخذت في الاعتبار أساليب المماطلة والتأخير المحتملة التي تستخدمها الأطراف لتعطيل الدعوى، من قبيل تقديم الطعون والاستئنافات أو طلبات لتمديد آجال المواعيد القانونية. كما أن هاته الفترة تمتد حتى ثلاث سنوات وستة اشهر بالمغرب.

فيما يتعلق بالرسوم القضائية والمصروفات التي تتقاضها الحكومة، والأتعاب التي يتقاضاها الأخصائيون المعنيون في مجال الإعسار، مسؤولو تنظيم المزادات، المقيمون، المحامون وكافة الرسوم والتكاليف الأخرى. فهي مرتفعة بشكل واضح بمصر مقارنة بالجزائر وتونس.

خاتمة الفصل